دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي

The Role of Intra-Trade in Promoting Economic Integration Of Arab Maghreb Countries

د. شليحي الطاهر[1]، د.زورداني صافية[2]

[1] جامعة الجلفة (الجزائر)، t.chelihi@univ-djelfa.dz

[2] جامعة تيزي وزو (الجزائر)، safia.zourdani@univ-ummto.dz

تاريخ الإرسال: 2019/06/18 تاريخ القبول: 2020/01/10 تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:

تسعى الدول من خلال التكامل الاقتصادي الاقليمي إلى توسيع تجارتها البينية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. ولقد اهتمت الدول العربية بتثبيت مقومات التعاون الاقتصادي فيما بينها على أسس مشتركة فظهرت تكتلات عربية إقليمية مختلفة منها اتحاد المغرب العربي. غير أن هذا الاتحاد لم يحقق النتائج المرجوة لعدة أسباب سياسية واقتصادية.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا التركيز على أهمية التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وبالاعتماد على الاحصائيات الرسمية بخصوص التجارة العربية البينية والتي أظهرت أن حجم التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي ضعيف مقارنة ببعض التكتلات الاقتصادية الرائدة.

كلمات مفتاحية: اتحاد المغرب العربي؛ التجارة البينية؛ التكامل الاقتصادي

تصنيفات JEL : F15،F13،F02

Abstract:

Through the regional economic integration, States are trying to expand their intra-regional trade and increased economic cooperation among member States. The Arab countries have been interested to establish the fundamentals of economic cooperation on a common basis. Therefore, different regional Arab blocs emerged, including the Arab Maghreb Union. However, this Union did not achieve the desired results for several political and economic reasons.

we tried through this research, to focus on the importance of intra-regional trade in the promotion of Maghreb economic integration. Using the descriptive approach and the analytical approach and relying on the official statistics on intra-Arab trade, which showed that the volume of trade between the Arab Maghreb countries is weak compared to some of the leading economic blocs.

Keywords: Arab Maghreb Union; Intra-regional trade; Economic integration.

JEL Classification Codes: F15, F13, F02

المؤلف المرسل: شليحي الطاهر، **الايميل:** Proftahar@yahoo.fr

مقدمة:

لاشك أن التغيرات الدولية التي تفرضها العولمة من شأنها أن تعمل على تغيير طبيعة عمل الاقتصاد العالمي والعربي. ففي ظل المرحلة الراهنة التي يشهدها العالم والتي تتسم بظهور التكتلات الاقتصادية، وتطور مظاهر وآليات العولمة، يجدر بالدول العربية أن تتخذ الإجراءات والسياسات المناسبة لمواجهة مدى إمكانية تأثرها على الساحة الاقتصادية العالمي، كما أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لتفعيل آليات ووسائل التكامل الاقتصادي العربي. ذلك أن الدول العربية تعتبر من أكثر المتضررين في أغلب الأحيان. فهي تساق إلى بعض المتغيرات والسياسات بشكل منفرد يقلل من قدرتها على التنافس والصمود أمام المتغيرات الجديدة في ظل تكتلات اقتصادية وسياسية قوية. وتعرف الدول العربية مجموعة من التكتلات الاقتصادية. تفاوتت اهميتها وفق استراتيجياتها التنموية. إذ حالف النجاح بعض هذه التكتلات، كما صادف بعضها الفشل. ويعتبر اتحاد المغرب العربي من التجمعات العربية التي لم ترق إلى المستوى المطلوب. فبالرغم من الامكانيات المادية والبشرية الهامة لهذا الاتحاد إلا أن تشكيل تكتل اقتصادي مغاربي واجه العديد من التحديات والعوائق وعلى مختلف المستويات. وهنا يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهو واقع التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي وماهي سبل تعزيزها لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في محاولة التعرف على درجة تكامل اقتصاديات الدول المغاربية وعن الدور الذي تؤديه العلاقات التجارية بين الدول المغاربية في تعزيز تكاملها الاقتصادي في ظل مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية.

منهج الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة سنحاول استخدام المنهج الوصفي بخصوص الجانب النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي والمنهج التحليلي عند عرض واقع التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي.

الدراسات السابقة: تناولت الكثير من الدراسات موضوع التكامل الاقتصادي بشكل عام مع الإشارة إلى التكامل الاقتصادي العربي من خلال عرض لأهم اتفاقيات التعاون وأهم تجاربه كمجلس التعاون الخليجي أو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبدرجة أقل بالنسبة للتكامل الاقتصادي المغاربي وخاصة دور التجارة البينية بين دول المغرب العربي. وفي هذا الإطار يمكن ذكر بعض الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة (د.دمان ذبيح محمد، 2017) بعنوان "التكامل الاقتصادي المغاربي – الواقع والآفاق": هدفت الدراسة إلى محاولة إعطاء صورة عامة عن الجهود المبذولة من طرف الدول المغاربية لتحقيق تكاملها الاقتصادي. إلى جانب تقييم مسارها في ظل التكتلات الاقتصادية في العالم. وقد توصلت الدراسة إلى أن الظروف الحالية غير مواتية لتحقيق هذا التكامل. كما أن الدراسة لم توضح أهمية التجارة البينية في تطوير علاقات التكامل الاقتصادي المغاربي.
- دراسة (أ.ناجي حريرش، د. عبد الرحمان أولاد زاوي، 2017) بعنوان "تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق": وقد عالجت الدراسة إشكالية التكامل الاقتصادي المغاربي وامكانيات تفعيله لتعزيز تنافسية الدول المغاربية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن التكامل الاقتصادي المغاربي يعتبر فرصة للارتقاء بتنافسية الدول المغاربية.
- دراسة (أ.د عايشي كمال، أ.نوري منيرة، 2016) بعنوان "التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش ": هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب تعطل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي والبحث عن

الآليات التي تسمح بالنهوض بهذا المشروع. وتم التوصل إلى أن التكامل الاقتصادي خيار استراتيجي للنهوض باقتصاديات الدول المغاربية عن طريق تعزيز القدرات الانتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية لها. غير أن الدراسة لم تقدم إحصائيات حول مستوى التجارة البينية لدول المغرب العربي.

مخطط الدراسة: سنتطرق في هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- مفهوم التكامل الاقتصادي.
- واقع التكامل الاقتصادي المغاربي.
- التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي
- العوائق التي يواجهها اتحاد المغرب العربي.
- استراتيجية تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

1. مفهوم التكامل الاقتصادي

يعد التكامل الاقتصادي من العناصر الهامة والتي تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد العالمي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. إذ أصبحت التكتلات الاقتصادية تستحوذ على جزء هام من حركة الاقتصاد العالمي.

1.1 تعريف التكامل الاقتصادي:

يعرف الاقتصادي بيلا بالاسا " التكامل الاقتصادي "، على أن أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية لأنه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية للتكامل الاقتصادي، وكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

كما يقصد بالتكامل الاقتصادي، إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتناسقة، أي صهر كافة القطاعات الاقتصادية المنتمية للبلدان الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، فتصبح كاقتصاد البلد الواحد دون تمييز، إذ أن الدمج في هذا المجال يشمل الدمج القانوني والإداري والاقتصادي للمؤسسات الانتاجية الموجودة في الدول المتكاملة. (بوزيدي، 1999، 18)

والتكامل الاقتصادي يتضمن إجراءات مختلفة لإزالة التمييز بين مختلف الوحدات الاقتصادية التابعة لمختلف الكيانات الوطنية.كما يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر. فالقطاع الصناعي لا يمكنه العمل إلا من خلال ما يقدمه القطاع الزراعي من مواد أولية والعكس صحيح. (عبد الحميد، 2002، 42)

2.1 دوافع التكامل الاقتصادي:

تتجه معظم الدول المتقدمة والنامية إلى إقامة علاقات تعاون وتكامل اقتصادي، تختلف درجتها وآثارها حسب أهداف ودوافع الدول المتكاملة. ويمكن تصنيف هذه الدوافع إلى دوافع سياسية وأخرى اقتصادية.

- ✓ الدوافع السياسية:

قد تكون الأسباب السياسية أو الأمنية السبب الرئيسي في تكوين العديد من التكتلات الإقليمية، إذ تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، إما في شكل تعزيز للعلاقات السياسية القائمة أو تمكين الدول المتكاملة من الدفاع عن نفسها اتجاه قوى سياسية خارجية.

- ✓ الدوافع الاقتصادية:
  - تحرير التجارة الخارجية.
  - زيادة النمو الاقتصادي.
  - زيادة الدخل القومي.
  - تبادل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة.
  - توسيع السوق.
  - تقسيم العمل والتخصص.
  - تسهيل انتقال رؤوس الأموال.
  - التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية الدورية.

2. واقع التكامل الاقتصادي المغاربي:

ترجع الفكرة الأولى لإنشاء اتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في فيفري سنة 1947، وتبلورت الفكرة في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية بمدينة طنجة (28-30 أفريل 1957) والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتم إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة 1964، والتي كانت تهدف إلى: (بوكساني ودبيش، 2004، 90)

- تنسيق السياسات لاقتصادية والجمركية.
- حرية تنقل السلع الصناعية.
- تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لا سيما السوق الأوروبية المشتركة.

لقد تم إنشاء اتحاد المغرب العربي في 02/07/ 1989، و يضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا والهدف من إنشائه حسب الإتفاقية المنشئة:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقهم.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.
- العمل تدريجيا على تحقيق تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينهم.

و يسهر على تحقيق ذلك عدة أجهزة و هي:

– مجلس الرئاسة: وهو أعلى جهاز في الاتحاد وعلى مستواه يتم اتخاذ القرارات ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسته كل سنة.

– المجلس الوزاري: يتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ومهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة.

– لجنة المتابعة: تتكون من أعضاء تعينهم كل دولة وتعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المختصة وتعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

– اللجان الوزارية: و هي لجان مختصة في مجالات مختلفة، إذ يضم الاتحاد أربعة لجان وزارية مختصة وهي(لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية).

– هيئة القضاة: تتكون من مجموعة قضاة (قاضيين عن كل دولة) للنظر في النزاعات بين الدول الأعضاء، وتعتبر أحكامها نهائية وملزمة. يتم تعيينهم لمدة ستة سنوات تجدد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات ويرأسها قاض ينتخب من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

– الأمانة العامة: تتكون من ممثل عن كل دولة و يتغير مقرها حسب مقر الدولة التي ترأس الدورة.

إن الطموحات التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها تكمن فيما يلي:

– دفع المبادلات التجارية والسعي لتحقيق تنمية متوازنة و تكامل اقتصادي تدريجي.

– منع الازدواج الضريبي.

– تنسيق السياسات النقدية وأنظمة الرقابة على الصرف...

وقد أعلن وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي في اختتام الدورة 26 في الرباط عن اتفاق إنشاء مصرف مغاربي للاستثمار والتجارة " تملكه البنوك المركزية في الدول الخمس الأعضاء في الإتحاد. برأس مال أولي قدره بليون دولار، وتم التأكيد على أن خيار المغرب العربي استراتيجي ومهم في هذه المرحلة ولابد من تفعيل اتفاقيات التعاون لقيام سوق مغاربية مشتركة والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وتحرير التجارة وتنقل رؤوس الأموال. (مسعود، 2011، 63)

هذا وبالرغم من التجانس الجغرافي، الاجتماعي والثقافي بين دول المغرب العربي إلا أن العولمة فرضت تحدياتها على الدول المغاربية. هذه الأخيرة أصبحت تبحث عن علاقات تعاون اقتصادي خارج نطاق الإتحاد سواء وفق اتفاقيات ثنائية أو بتوقيع اتفاق شراكة مع الدول والتكتلات التي لها وزن في الاقتصاد العالمي. (Guechi, 2002) لكن يبقى التكامل الاقتصادي المغاربي أفضل إستراتيجية للاندماج في الاقتصاد العالمي وأفضل وسيلة لمواجهة مختلف التحديات وخاصة تحديات التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.(Boudjema,2010,08)

3. التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي

عرفت التجارة البينية في إطار اتحاد المغرب العربي تباينا واضحا بين الدول الأعضاء خلال الفترة (2012- 2016). فبخصوص الصادرات السلعية البينية، استحوذت الجزائر على النسبة الأكبر. إذ بلغت الصادرات السلعية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي حوالي 1970.5 مليون دولار سنة 2012، تليها تونس بـــ 1545.8 مليون دولار ثم ليبيا بـــ 894.6

مليون دولار فالمغرب بـــ 565.6 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بـــ 0.4 مليون دولار. وفي سنة 2013 بقيت الجزائر في المرتبة الأولى بـــ 2243.2 مليار دولار ونفس المرتبة لسنة 2014 بـــ 2945.2 مليون دولار، وسنة 2015 بـــ 2252.4 مليون دولار. بينما سجلت سنة 2016 صعود تونس الى المرتبة الأولى من حيث الصادرات البينية في إطار اتحاد المغرب العربي بـــ 1203.3 مليون دولار مقابل 1160.5 مليون دولار للجزائر.

الجدول رقم (1): حجم الصادرات والواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي (2012– 2016) (مليون دولار)

السنوات		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2012	الصادرات	1545.8	1970.5	894.6	565.6	0.4
	الواردات	1429.3	719.4	1413.8	1394.6	89.2
2013	الصادرات	1546	2243.2	328.8	531.7	0.0
	الواردات	1690.8	970.3	1316.2	1521.1	109.4
2014	الصادرات	1367.8	2945.2	706.1	540.2	1.9
	الواردات	1728.7	1079.2	1026.1	1560.1	188.3
2015	الصادرات	1302.6	2252.4	426.1	469.2	0.8
	الواردات	735.9	518.7	965.1	1601.7	551.6
2016	الصادرات	1203.3	1160.5	-	598.6	2.0
	الواردات	876.7	966.3		830.7	554

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية (من 2013 إلى 2017)

أما من حيث الواردات السلعية البينية فقد حلت تونس بالمرتبة الأولى سنة 2012 بمبلغ 1429.3 مليون دولار، تليها ليبيا بـــ 1413.8 مليون دولار ثم المغرب بـــ 1394.6 مليون دولار والجزائر بـــ 719.4 مليون دولار وموريتانيا بـــ 89.2 مليون دولار. وفي سنة 2013 ارتقت المغرب الى المركز الثاني خلف تونس بمبلغ 1521.1 مليون دولار. كما تواصل ارتفاع حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي في سنة 2014 مع بقاء تونس في المرتبة الأولى بـــ 1728.7 مليون دولار، مع تسجيل لانخفاض التجارة السلعية البينية لليبيا إذ بلغت 1026.1 مليون دولار. كما عرفت سنة 2015 انخفاضا محسوسا في حجم التجارة البينية السلعية لكل من تونس، الجزائر، ليبيا. بينما عرفت كل من المغرب، وموريتانيا ارتفاعا وبلغت التجارة السلعية البينية 1601.7 مليون دولار و 551.6 مليون دولار على التوالي. أما في سنة 2016 فقد انتعشت التجارة السلعية البينية نوعا ما لكل من تونس والجزائر ووصلت إلى 876.7 مليون دولار و 966.3 مليون دولار على التوالي.

1.3 اتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية للدول المغاربية

أ- تونس:

احتلت ليبيا المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات السلعية التونسية لسنة 2012 بمبلغ 828 مليون دولار، تلتها الجزائر بـــ 484.7 مليون دولار ثم المغرب بـــ 213.2 مليون دولار وموريتانيا بـــ 19.9 مليون دولار. وفي سنة 2013 ارتفع حجم المبادلات التجارية مع ليبيا وانخفض مع كل من المغرب وموريتانيا بنسبة كبيرة. بينما عرفت سنة 2014 انتعاشا في

المبادلات التجارية مع موريتانيا بصادرات قدرت بـــ 31.9 مليون دولار، في حين انخفض حجم الصادرات السلعية مع كل من الجزائر وليبيا والمغرب.

وقد عرفت سنتي 2015 و 2016 استحواذ الجزائر على المرتبة الأولى من جانب الصادرات السلعية لتونس، إذ بلغت حوالي 568 مليون دولار و 579.7 مليون دولار على التوالي، مقابل 532.7 مليون دولار و 456.6 مليون دولار كصادرات نحو ليبيا. بينما انخفضت الصادرات السلعية نحو المغرب وموريتانيا تدريجيا خلال سنتي 2015 و2016.

الجدول رقم (1): التجارة السلعية البينية لتونس اتجاه دول المغرب العربي (2012– 2016) (مليون دولار)

الدولة	السنوات	التجارة البينية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
تونس	2012	الصادرات	/	484.7	828	213.2	19.9	1545.8
		الواردات	/	982.8	315.4	129.7	1.4	1429.3
	2013	الصادرات	/	485.9	868.1	192	0.0	1546
		الواردات	/	1184.9	408.9	95.9	1.1	1690.8
	2014	الصادرات	/	485.5	667.2	183.2	31.9	1367.8
		الواردات	/	1195.8	412.7	119	1.2	1728.7
	2015	الصادرات	/	568	532.7	180	21.9	1302.6
		الواردات	/	501.7	19.6	186.6	28	735.9
	2016	الصادرات	/	579.7	456.6	150.2	16.8	1203.3
		الواردات	/	746	16.9	111.2	2.6	876.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية (من 2013 إلى 2017)

أما بخصوص الواردات السلعية البينية لتونس، فقد استحوذت الجزائر على المرتبة الأولى سنة 2012 بـــ 982.2 مليون دولار، تليها كل من ليبيا بـــ 315.4 مليون دولار والمغرب بـــ 129.7 مليون دولار ثم موريتانيا بـــ 1.4 مليون دولار. ومع ارتفاع حجم الواردات السلعية البينية سنة 2013 بقيت الجزائر في المرتبة الأولى بـــ 1184.9 مليون دولار، وهو نفس الحال بالنسبة لباقي السنوات. كما أن سنة 2015 عرفت انخفاض كبير بالنسبة للواردات البينية لتونس من ليبيا إلى حوالي 19.6 مليون دولار بعد أن وصلت إلى 412.7 مليون دولار سنة 2014. وقد سجلت سنة 2016 انخفاضا في الواردات السلعية البينية من المغرب، ليبيا وموريتانيا بينما ارتفعت بالنسبة للجزائر إلى 746 مليون دولار بعد أن كانت حوالي 501.7 مليون دولار سنة 2015.

ب– الجزائر

تعتبر تونس من الدول التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الجزائر، وفي إطار التجارة المغاربية البينية، احتلت تونس المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات البينية للجزائر اتجاه دول المغرب العربي، تليها المغرب ثم ليبيا فموريتانيا. وبالرغم من انخفاض حجم الصادرات نحو تونس سنة 2016 إلى 601.7 مليون دولار مقارنة بـــ 1037.2 مليون دولار سنة 2015، إلا أن تونس بقيت في المرتبة الأولى. كما أن هذا الانخفاض شمل باقي الدول المغاربية. إذ وصلت الصادرات البينية الجزائرية نحو

المغرب حوالي 967.4 مليون دولار سنة 2016، وليبيا بـــ 30.9 مليون دولار. في حين ارتفع حجم الصادرات السلعية نحو موريتانيا إلى نحو 489.3 مليون دولار.

الجدول رقم (3): التجارة السلعية البينية للجزائر اتجاه دول المغرب العربي (2012– 2016) (مليون دولار)

الدولة	السنوات	التجارة البينية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
الجزائر	2012	الصادرات	991.5	/	6.6	968.7	3.7	1970.5
		الواردات	391.8	/	60.6	266.9	0.1	719.4
	2013	الصادرات	1189.3	/	22.6	1027.1	4.2	2243.2
		الواردات	463.6	/	300	206.1	0.6	970.3
	2014	الصادرات	1653.3	/	23.9	1238.7	29.3	2945.2
		الواردات	497.2	/	339.8	241.5	0.7	1079.2
	2015	الصادرات	1037.2	/	42.4	967.4	205.4	2252.4
		الواردات	291.2	/	3.9	223	0.6	518.7
	2016	الصادرات	601.7	/	30.9	38.6	489.3	1160.5
		الواردات	407.5	/	30.9	38.6	489.3	966.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية (من 2013 إلى 2017)

احتلت تونس المرتبة الأولى من حيث الواردات البينية للجزائر سنة 2012، بمبلغ 391.8 مليون دولار، تلتها المغرب بـــ 266.9 مليون دولار، ثم ليبيا وموريتانيا بـــ 60.6 مليون دولار و 0.1 مليون دولار على التوالي. ومع الارتفاع المسجل سنة 2013، بقيت تونس في الصدارة بـــ 463.6 مليون دولار بينما ارقت ليبيا إلى المركز الثاني بـــ 300 مليون دولار. وهو نفس الحال بالنسبة لسنة 2014، أين بلغت الواردات البينية السلعية الجزائرية مع تونس 497.2 مليون دولار، ثم ليبيا بـــ 339.8 مليون دولار والمغرب بـــ 241.5 مليون دولار ، موريتانيا بـــ 0.7 مليون دولار. أما سنة 2015 فقد شهدت انخفاضا كبيرا في الواردات البينية لتبلغ مع تونس حوالي 291.2 مليون دولار لترتفع في سنة 2016 إلى 407.5 مليون دولار، وتصل مع المغرب إلى 38.6 مليون دولار و ليبيا إلى 30.9 مليون دولار. بينما ارتفعت بنسبة كبيرة مع موريتانيا لتصل إلى 489.3 مليون دولار سنة 2016.

ج– ليبيا

تركزت الصادرات السلعية البينية لليبيا بشكل كبير نحو تونس، إذ بلغت سنة 2012 حوالي 874.6 مليون دولار، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي خلال السنوات الموالية نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، وهذا إلى غاية سنة 2015 أين عرفت تحسنا مقارنة بسنة 2014، ووصلت إلى 411.6 مليون دولار.

الجدول رقم (4): التجارة السلعية البينية لليبيا اتجاه دول المغرب العربي (2012– 2016) (مليون دولار)

الدولة	السنوات	التجارة البينية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
ليبيا	2012	الصادرات	874.6	7.3	/	12.7	0.0	894.6
		الواردات	1363.4	12.8	/	37.6	0.0	1413.8
	2013	الصادرات	234.5	81.1	/	13.2	0.0	328.8
		الواردات	1213.9	7.1	/	95.2	0.0	1316.2
	2014	الصادرات	375.1	308.9	/	22.1	0.0	706.1
		الواردات	953.9	26.2	/	46	0.0	1026.1
	2015	الصادرات	411.6	3.6	/	7.9	0.0	426.1
		الواردات	919.2	45.9	/	0.0	0.0	965.1
	2016	الصادرات	13.7	5.6	/	-	-	-
		الواردات	456.7	4.7	/	71.4	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية (من 2013 إلى 2017)

تركزت الواردات البينية السلعية لليبيا بشكل كبير مع تونس، إذ بلغت سنة 2012 حوالي 1363.4 مليون دولار. وانخفضت تدريجيا خلال السنوات الموالية لتصل إلى 411.6 مليون دولار سنة 2015، لتعود إلى الارتفاع في سنة 2016 نحو 456.7 مليون دولار. بينما العلاقات التجارية البينية مع موريتانيا فتكاد تكون منعدمة.

د- المغرب

يمثل حجم الصادرات البينية للمغرب اتجاه دول المغرب العربي نسبة قليلة مقارنة بكل من الجزائر وتونس وليبيا. إذ سجلت ما قيمته حوالي 565.6 مليون دولار سنة 2012، استحوذت فيه الجزائر على النسبة الأكبر، تليها موريتانيا ثم تونس ثم ليبيا. وبقي هذا الترتيب في التوزيع سنة 2013. بينما عرفت سنة 2014 تطور للصادرات السلعية اتجاه موريتانيا لتصل إلى 187.2 مليون دولار مستحوذة بذلك على المرتبة الثانية بعد الجزائر بـــ 211 مليون دولار. وفي سنة 2015 شهد حجم الصادرات السلعية البينية انخفاضا إلى حدود 469.2 مليون دولار ليرتفع فيما بعد إلى 598.6 مليون دولار سنة 2016 منها حوالي 236.2 مليون دولار لصالح الجزائر و 174.4 مليون دولار لموريتانيا ثم تونس بـــ 98.3 مليون دولار وليبيا بـــ 89.7 مليون دولار.

الجدول رقم (5): التجارة السلعية البينية للمغرب اتجاه دول المغرب العربي (2012– 2016) (مليون دولار)

الدولة	السنوات	التجارة البينية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
المغرب	2012	الصادرات	121.8	228.9	81.3	/	133.6	565.6
		الواردات	241.4	1129.1	23.5	/	0.6	1394.6
	2013	الصادرات	86.8	209.1	87.7	/	140.9	531.7
		الواردات	221.6	1282.8	15.4	/	1.3	1521.1
	2014	الصادرات	105.5	211.0	36.5	/	187.2	540.2
		الواردات	206.3	1330.8	22.1	/	0.9	1560.1
	2015	الصادرات	96.4	188.5	22.8	/	161.5	469.2
		الواردات	234.3	1341.6	24.1	/	1.7	1601.7
	2016	الصادرات	98.3	236.2	89.7	/	174.4	598.6
		الواردات	191.7	627.7	11.1	/	0.2	830.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية (من 2013 إلى 2017)

تميزت الواردات التجارية البينية للمغرب مع الجزائر بالارتفاع من سنة 2012 إلى سنة 2015، إذ انتقلت من 1129.1 مليون دولار إلى 1341.6 مليون دولار، مسجلة بذلك المرتبة الأولى. تلتها تونس أين بلغت الواردات البينية معها حوالي 234.3 مليون دولار. ثم ليبيا بـــ 24.1 مليون دولار سنة 2015 وموريتانيا بـــ 1.7 مليون دولار. بينما عرفت سنة 2016 انخفاضا محسوسا، وبلغ حجم الواردات السلعية البينية مع الجزائر 627.7 مليون دولار وتونس بـــ 191.7 مليون دولار ثم ليبيا بـــ 11.1 مليون دولار وموريتانيا بـــ 0.2 مليون دولار.

ه- موريتانيا

تعتبر الصادرات السلعية البينية لموريتانيا الأضعف مقارنة بدول اتحاد المغرب العربي على مدار السنوات السابقة. كما أن معظم تجارتها البينية ترتكز مع المغرب بشكل كبير. وقد وصلت صادراتها البينية سنة 2016 إلى حوالي 2 مليون دولار، منها 01 مليون دولار مع ليبيا، و 0.4 مليون دولار اتجاه المغرب، ثم تونس بـــ 0.4 مليون دولار، فالجزائر بـــ 0.2 مليون دولار.

الجدول رقم (6): التجارة السلعية البينية لموريتانيا اتجاه دول المغرب العربي (2012– 2016) (مليون دولار)

الدولة	السنوات	التجارة البينية	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
موريتانيا	2012	الصادرات	0.0	0.0	0.0	0.4	/	0.4
		الواردات	7.4	0.9	0.0	80.9	/	89.2
	2013	الصادرات	0.0	0.0	0.0	0.0	/	0.0
		الواردات	20.1	8.8	0.5	80	/	109.4
	2014	الصادرات	0.0	0.6	0.0	1.3	/	1.9
		الواردات	36.1	32.2	0.0	120	/	188.3
	2015	الصادرات	0.3	0.2	0.0	0.3	/	0.8
		الواردات	38.1	313.9	0.0	199.6	/	551.6
	2016	الصادرات	0.4	0.2	1.0	0.4	/	2.0
		الواردات	45	360	149	-	/	554

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الاحصائية (من 2013 إلى 2017)

تركزت معظم الواردات البينية لموريتانيا مع المغرب، إذ بلغت سنة 2012 80.9 مليون دولار وتونس بـــ 7.4 مليون دولار. وارتفع حجم الواردات البينية بشكل تدريجي في السنوات الموالية، ليصل إلى 551.6 مليون دولار سنة 2015، منها 313.9 مليون دولار مع الجزائر و 199.6 مليون دولار مع المغرب و 38.1 مليون دولار مع تونس. كما عرفت سنة 2016 هي الأخرى ارتفاع في حجم الواردات البينية، وبلغت مع الجزائر حوالي 360 مليون دولار ومع ليبيا 149 مليون دولار وتونس 45 مليون دولار.

2.3 أهمية التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي بالنسبة للتجارة الإجمالية للتجمعات العربية

إن تجارة دول اتحاد المغرب العربي تتجه في غالبيتها نحو دول الاتحاد الأوروبي، إذ أن أغلب الدول المغاربية قد وقعت اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والتي تهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر. بالإضافة إلى الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتتسم التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي بضعفها مقارنة بحجم التجارة الخارجية للدول الأعضاء، وهذا نظرا للتطورات الداخلية لبعض الدول وأثرها على حركة التجارة البينية.

الجدول رقم (7): مساهمة التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة الإجمالية العربية (2012–2016) (مليون دولار)

السنوات	2012		2013		2014		2015		2016	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
م ت ح ع	109568	104425	110511	113318	118462	118353	105513	108534	93 776	106895
م ت خ	55 163	42 881	57 506	45 674	61 105	51 368	57 568	52 557	55 909	59 748
إ م ع	4 082	3 543	4 345	3 785	5 053	4 368	4 024	4 856	2 962	2 674
د إ أ	2 144	2 577	2 274	2 750	1 967	2 109	1 883	2 151	1 732	1 751
ت ب ع	111 722	110 632	117 131	121 459	120 663	121 810	106 948	114 799	96 105	109 757
ت خ ع	1321698	815 855	1311122	858 190	1243881	900 744	856 596	850 693	796 352	795 778
ت خ (إ م ع)	164 591	137 709	139 773	145 010	120 108	150 103	83 623	124 079	74 566	119 587
إ م ع/ ت ب ع (%)	3.65	3.20	3.70	3.11	4.18	3.58	3.76	4.23	3.08	2.43
إ م ع/ ت خ (إ م ع) (%)	2.48	2.57	3.10	2.61	4.20	2.91	4.81	3.91	3.97	2.23

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 لصندوق النقد العربي.

م ت ح ع: منطقة التجارة الحرة العربية – **م ت خ**: مجلس التعاون الخليجي – **إ م ع**: إتحاد المغرب العربي – **د إ أ**: دول إتفاقية اغادير

ت ب ع: التجارة البينية العربية – **ت خ (إ م ع)**: التجارة الخارجية لاتحاد المغرب العربي – **ت خ ع**: التجارة الخارجية العربية

إ م ع/ ت ب ع: نسبة التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى التجارة البينية العربية (صادرات وواردات)

إ م ع/ ت خ(إ م ع): نسبة التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى التجارة الخارجية المغاربية (صادرات وواردات)

نلاحظ أن الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي وصلت إلى نحو 4 مليار دولار سنة 2012، وهي تمثل نسبة حوالي 2.5 % إلى إجمالي الصادرات العربية. بينما بلغت الواردات البينية لاتحاد المغرب العربي 3.5 مليار دولار أي ما يمثل نسبة

12.9 % إلى أجمالي الواردات العربية. وبطبيعة الحال فإن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي تأتي في مركز أقل مقارنة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي نظرا لعدد وحجم وطبيعة الدول الأعضاء. إذ أن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر ثم تليها دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالرغم من الارتفاع المسجل في الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي سنة 2016 أين وصلت إلى نحو 5 مليار دولار إلا أن الواردات البينية تقلصت إلى نحو 2674 مليون دولار سنة 2016 وهو ما يمثل 13.5% من إجمالي الواردات البينية العربية في تلك السنة. هذا وقد عرفت الصادرات العربية البينية انخفاضا بنسبة 10.1 % سنة 2016 مقابل زيادة الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بحوالي 5.5 %. كما انخفضت الواردات العربية البينية بنسبة 4.4 % لتبلغ حوالي 109.8 مليار دولار سنة 2016.

لقد عرفت نسبة الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي إلى الصادرات البينية العربية ارتفاعا خلال الفترة (2012-2014) أين وصلت إلى 4.18 % لكن سرعان ما انخفضت في سنة 2015 إلى 3.76 % وقد مس هذا الانخفاض التجارة البينية العربية بشكل عام. واستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2016، أين تم تسجيل صادرات بينية لدول اتحاد المغرب العربي بـــ 2.96 مليار دولار مقابل 96.1 مليار دولار كإجمالي للصادرات العربية البينية وهو ما يمثل نسبة 3.08 %.

أما بالنسبة للواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي فبالرغم من ارتفاعها سنة 2013 إلى 3.7 مليار دولار إلا ان نسبتها إلى الواردات العربية البينية انخفضت من 3.20 % إلى 3.11 % نظرا للارتفاع الكبير المسجل في الواردات العربية البينية من 110 مليار دولار إلى 121 مليار دولار. غير أن سنة 2016 عرفت انخفاضا في نسبة الواردات البينية لاتحاد المغرب العربي إلى الواردات البينية العربية إلى 2.43 %.

وبخصوص ما تمثله التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في تجارتها الخارجية الاجمالية، نجد أن نسبة الصادرات ارتفعت خلال الفترة 2012- 2015 ، من 2.48 % إلى 4.81 %. ونسبة الواردات ارتفعت هي الأخرى خلال نفس الفترة من 2.57 % إلى 3.91 %. إلا أن سنة 2016 شهدت انخفاضا في حجم التجارة الخارجية للدول المغاربية، إذ بلغت صادراتها 74.5 مليار دولار وواردتها 119.5 مليار دولار. كما ان صادراتها البينية وصلت إلى 2.9 مليار دولار وواردتها البينية 2.6 مليار دولار. لذلك نجد أن نسبة الصادرات البينية إلى صادراتها الاجمالية بلغت حوالي 3.9 % اما نسبة الواردات فكانت في حدود 2.2 % .

4. العوائق التي يواجهها اتحاد المغرب العربي.

إن غياب تصور استراتيجي واضح ودقيق للمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول المغرب العربي، وعدم وجود قرار سياسي موحد قابل للتطبيق يمثل أهم العقبات التي تقف أما قيام تكتل اقتصادي مغاربي. فقضية الصحراء الغربية مثلا وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية ألقت بضلالها على العمل المغاربي.

كذلك كان للأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر مطلع التسعينات، سبب في توقف مسار اتحاد المغرب العربي، إذ ركزت الجزائر اهتماماتها على الشؤون الداخلية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية يعتبر تهديد للمصالح الاقتصادية العربية المشتركة، كالاتحاد الأوروبي واتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، إذ أن اتفاقيات الشراكة التي تتم بصفة منفردة بين كل دولة من دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي لا تشكل إستراتيجية فعالة بقدر ما تزيد من تبعية الدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي بدل تفعيل التجارة أو الاستثمارات البينية. إضافة إلى قضية توجه دول الاتحاد إلى التركيز في بناء ما يسمى بالأمن الاقتصادي، وما نتج عنه من إعاقة تحقيق أي تقدم أو تحسن في مستوى التجارة العربية البينية. أي أن كل دولة من دول الاتحاد تركز على مصالحها الفردية بغض النظر عن المصلحة العامة للاتحاد.

إلى جانب ذلك يمكن أن نبرز بعض العوائق والتحديات على النحو الآتي: (بوكساني ودبيش، 2004، 15)

– تعاني الاقتصاديات المغاربية من فقر تنوعها كونها اقتصاديات تبادل، أي أنها مبنية على الاستيراد والتصدير وبذلك فهي حبيسة تطورات التجارة الخارجية.

– ضعف الهيكل الاقتصادي لدول الاتحاد وتماثله مما يجعلها في حالة تنافس وليس تكامل، ويصعب من تحقيق مشروع تكامل حقيقي بسبب اعتماد اقتصاديات دول الاتحاد على المواد الأولية، وهو ما يجعلها تتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

– عدم التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

– تشابه الهياكل الإنتاجية الذي يجعل دول الاتحاد في حالة تنافس وليس تكامل. وكذا التداخل بين الأهداف السياسية والقرارات الاقتصادية.

– ضعف البنية التحتية وخاصة منشآت النقل في مجال السكك الحديدية والنقل البحري التي تعتبر محرك أساسي للمبادلات التجارية بين الدول. (محرزي، 2005، 19)

لم يحقق اتحاد المغرب العربي أدنى درجات التكامل بين الدول الأعضاء التي مازالت تجارتها البينية تراوح مكانها في حدود 3% من حجم التجارة الخارجية المغاربية، إذ سعت كل دولة إلى عقد اتفاقيات شراكة مع أطراف وتكتلات اقتصادية أخرى كاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيوية... وبالتالي لم يترجم عدد الاتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية بتحرير كاف للمبادلات المغاربية البينية التي بقيت معرقلة بفعل العديد من العوامل، وقلصت الانسجام الإجمالي لمخطط التكامل. (محرزي، 2005، 59)

5. استراتيجية تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

يمكن إيجازها فيما يلي: (بوكساني ودبيش، 2004، 104)

– ضرورة الاهتمام بالانجاز المغاربي البيني المشترك وإعطائه الأولوية قبل الاستثمار الأجنبي خارج إطار الاتحاد، مما يفعل من عملية التكامل الاقتصادي.

– تعزيز التبادل البيني المغاربي فيما يخص المعلومات والخبرات كوسيلة أو أداة لتحريك العمل باتجاه التكامل الاقتصادي المغاربي.

– العمل على التنسيق فيما يخص السياسات النقدية والمالية.

– توحيد وكثيف الجهود فيما يخص إزالة كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال مغاربيا.

– تنويع الجهاز الإنتاجي بين دول المغرب العربي وتخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي.لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات هاته الدول تعتمد على بعضها البعض وتكمل بعضها البعض في آن واحد. لأن تباين التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء بشكل عام يمكن الدول من تحقيق هدفها وهو توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء.

– الاتجاه نحو الدمج بين المؤسسات المصرفية لتعزيز انتشارها دوليا ومحليا. وفي مجالات كثيرة (تمويل الصادرات، تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية من خلال الاستثمار المباشر فيها...)

– ومن الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي التي تنطبق في الغالب على المصدرين، اتساع حجم السوق. فاقتصادات الحجم دليل لصالح التكامل الاقتصادي، إذ يمكن التغلب على مشكلة صغر السوق المحلية. (Tovias, 1999, 156)

الخاتمة

تسعى مختلف التكتلات الاقتصادية في إطار تحرير التجارة الخارجية إلى تنمية تجارتها البينية من أجل تعزيز موقعها الاقتصادي. وفي إطار استراتيجيات التكامل العربي فإن التجارة العربية البينية تعرف تقدما حسب التكتلات الاقتصادية العربية الموجودة. وإذا كانت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر من التجارة العربية البينية فإن حجم التجارة العربية البينية لدول اتحاد المغرب العربي لازالت لم ترق إلى المستوى الذي يعزز من فرص التكامل الاقتصادي المغاربي ولم يحقق اتحاد المغرب العربي أدنى درجات التكامل بين الدول الأعضاء التي مازالت تجارتها البينية تراوح مكانها في حدود 3 %من حجم التجارة الخارجية المغاربية، وهذا بسبب الخلافات السياسية والأوضاع الأمنية أحيانا بالإضافة إلى هشاشة الموارد الاقتصادية والعراقيل البيروقراطية.

لذلك يمكن أن نذكر التوصيات التالية:

- التأكيد على التكامل الاقتصادي بعيدا على الخلافات السياسية.
- تحديث المنظومة التشريعية وإزالة العوائق الإدارية.
- الاستفادة من تجارب التكامل الاقتصادي الناجحة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في الاستراتيجية التنموية المشتركة.

8. المراجع المستعملة:

1. إكرام عبد الحميد، (2002)، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

2. بوزيدي قدور،(1999)، التكامل الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

3. بوكساني رشيد، دبيش أحمد، (2004) مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة–الجزائر، العدد 04.

4. سميح مسعود، (2011)، وجهة نظر اقتصادية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط1.

5. صندول النقد العربي،(2013-2017)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي.

6. محمد عباس محرزي، (2005)، التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 02.

7. محمد عباس محرزي، (2005) نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

8. ALFRED Tovias, (1999), The Economic Impact of the Euro-Mediterranean Free Trade Area on Mediterranean Non-Member Countries, Colloque International sur "Le partenariat euro-méditerranéen , un projet, des enjeux" 21-22 novembre 1996, Actes publiés à l'institut européen de l'université de Genève, EURYOPA études 8.

9. BOUDJEMA Mourad, (2010), Echec de l'Intégration de l'Union du Maghreb Arabe (UMA), Maitrise en Administration Publique, Ecole Nationale Publique, Université du Québec en Outaouais.

DJAMEL EDDINE Guechi , (2002), L'Union du Maghreb arabe: intégration régionale et développement économique, Casbah Editions.